

أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية

د. أسمهان خلف* د. عثمان نقار** لانا زاهر***

(الإيداع: 12 آذار 2020 ، القبول: 15 تموز 2020)

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية، ولتحقيق هذا الهدف تم تجميع البيانات السنوية لعينة مكونة من أحد عشر مصرفاً تجارياً خاصاً وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 2008 و2018. وجمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من التقارير المالية للمصارف المدروسة.

تم قياس المتغير المستقل المتمثل بالمخاطر الائتمانية باستخدام نسبة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها ونسبة القروض غير العاملة، في حين تم قياس المتغير التابع المتمثل بالأداء المالي باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية ، ومعدل العائد على الأصول، ونسبة الرفع المالي. وبغرض تحليل بيانات الدراسة تم استخدام نماذج ال Data Panel لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews 10) في عملية تحليل البيانات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لكل من نسبة (مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها، القروض غير العاملة) في معدل العائد على حقوق الملكية، ووجود تأثير إيجابي لكل من نسبة (مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها، القروض غير العاملة) في معدل العائد على الأصول. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لكل من نسبة (مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها، القروض غير العاملة) في نسبة الرفع المالي، مما يدل على أن لإدارة مخاطر الائتمان دور في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

الكلمات المفتاحية: مخاطر الائتمان، الأداء المالي.

* أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سورية.

** أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سورية.

*** طالبة دكتوراه في قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سورية.

The Impact of Credit Risk in the Financial Performance of Private Commercial Banks in Syria

Dr. Asmahan Khalaf * Dr. Osman Nakkar ** Lana Zaher ***

(Received: 12 March 2020,Accepted:15 July 2020)

Abstract:

The study aimed to identify the impact of credit risk on the financial performance of private commercial banks in Syria. To achieve this goal, annual data were collected for a sample of eleven private commercial banks during the period between 2008 and 2018. The study data was mainly collected from the financial reports of the studied banks.

The independent variable represented by credit risk was measured using the proportion of doubtful loan allocations and the ratio of non-performing loans, while the dependent variable of financial performance was measured using the rate of return on equity, the rate of return on assets and the percentage of financial leverage. For the purpose of analyzing the study data, data panel models were used to test the relationship between independent and dependent variables, and a statistical program (Eviews 10) was used in the data analysis process.

The results of the study showed a positive effect for both the ratio of (doubtful loan allocations, non-performing loans) in the rate of return on equity, and the presence of a positive effect for both the proportion of (doubtful loan allocations, non-performing loans) in the rate of return on assets. The results of the study also showed a positive effect for both the ratio of (doubtful loan allocations, non-performing loans) in the financial leverage ratio, which indicates that credit risk management has a role in improving the financial performance of private commercial banks in Syria.

Keywords: Credit Risk, Financial Performance.

* Assistant Professor, Department of Economics, Hama University, Syria.

** Assistant Professor, Department of Economics, Hama University, Syria.

*** Postgraduate Student (phd), Faculty of Economics, Hama University, Syria.

1 - المقدمة:

لقد أثرت الظروف الاقتصادية التي مرت بها سورية منذ عام 2011م على آلية عمل المصارف التجارية السورية الخاصة، حيث تحملت فيها درجات مختلفة من المخاطر المصرفية، لا سيما تلك المرتبطة بمنح التسهيلات الائتمانية (القروض)، فالائتمان يمثل معظم أصول المصارف التجارية، ويسهم في النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لها، وعملية منح الائتمان هي عملية تسويقية للأموال المتوفرة في هذه المصارف مما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان ضمن ضوابط وقواعد سليمة مع توفر الضمانات التي تكفل تدفق الأموال وعودتها إلى المصرف وحمايتها من المخاطر. حيث يشكل الائتمان المصرفي أحد محركات النشاط الاقتصادي كونه يلعب دوراً هاماً من خلال المنظومة التي يتم بها تزويد الأفراد والمؤسسات والمشروعات في الاقتصاد بالأموال اللازمة.

لهذا تسعى جميع المصارف التجارية إلى تحسين الأداء المالي بشتى الطرق والوسائل، وذلك من خلال إدارة سليمة للمخاطر التي تتعرض لها أثناء أي عملية مالية، ومن أبرز هذه المخاطر هي مخاطر الائتمان التي تأتي نتيجة تكرار فشل وتعرض بعض القروض المصرفية التي تواجه المصرف بصفة يومية كونها تعد العمل الرئيسي للمصرف، ومن هذا المنطلق تركز المصارف كل اهتمامها على تحسين الأداء المالي من خلال اعتماد إجراءات صارمة للحد من هذه المخاطر أو تجنبها مما يضمن للمصرف المكانة المميزة، لذلك أصبح الحفاظ على المركز التنافسي للمصارف أمراً صعباً ما لم تعمل على تحسين أدائها المالي وتمييز خدماتها بشكل يتفوق تماماً على المنافسين.

2 - مشكلة البحث:

بناء على ما سبق فإن مشكلة البحث تظهر من خلال طرح السؤال الرئيس التالي:

ما أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية ؟

للإجابة عن السؤال السابق تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر مخاطر الائتمان في معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة في سورية ؟
2. ما أثر مخاطر الائتمان في معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية ؟
3. ما أثر مخاطر الائتمان في نسبة الرفع المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية ؟

3 - أهداف البحث وأهميته:**3-1- أهداف البحث:**

في سبيل الإجابة عن أسئلة البحث، تم وضع الأهداف التالية:

1. قياس أثر مخاطر الائتمان في معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة في سورية.
2. قياس أثر مخاطر الائتمان في معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية.
3. قياس أثر مخاطر الائتمان في نسبة الرفع المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

3-2- أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث من خلال محاولته تسليط الضوء على تحليل أثر مؤشرات مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية خلال الفترة 2008-2018، وهذا من شأنه أن يزيد من قدرة إدارة المصارف التجارية الخاصة في سورية على اتخاذ القرارات المناسبة للتخفيف من الخسائر التي يمكن أن تتحملها جراء منح التسهيلات الائتمانية، ومن ثم حماية أصولها وتنفيذ برامجها التنموية بنجاح كبير للمساهمة في تحقيق أهدافها المرجوة في تحسين أدائها المالي.

4 - فروض البحث:

انطلاقاً من السؤال الرئيس للبحث تقترض الباحثة الفرضية الرئيسية التالية:

لا يوجد أثر معنوي لمخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر معنوي لمخاطر الائتمان في معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر معنوي لمخاطر الائتمان في معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر معنوي لمخاطر الائتمان في نسبة الرفع المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

5 - منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي (التحليلي) والذي تم بوساطته استعراض الأدبيات ذات الصلة بالمصارف التجارية الخاصة في سورية ومخاطر الائتمان التي تواجهها وتأثير إدارة هذه المخاطر في الأداء المالي للمصارف التجارية، وشرح المفاهيم والجوانب النظرية المرتبطة بموضوع البحث، وتوصيف الظاهرة المدروسة بدقة. ولبيان تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع تم الاعتماد على نماذج بيانات بانل (Panel Data) نظراً لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء في البيانات المعتمدة في التحليل.

6 - متغيرات البحث:

➤ المتغيرات المستقلة: تعبر المتغيرات المستقلة عن مخاطر الائتمان، وقد تم قياس هذه المخاطر باستخدام النسب المالية التالية:

$$\begin{aligned} & \text{نسبة مخصصات القروض المشكوك في} \\ & \text{تحصيلها} \\ & \text{إجمالي القروض} \\ & \text{مخصصات القروض المشكوك في} \\ & \text{تحصيلها} \\ & \text{إجمالي القروض} \\ & \text{نسبة القروض غير العاملة (CR2)} \\ & \text{إجمالي القروض غير العاملة} \\ & \text{إجمالي القروض} \end{aligned}$$

➤ المتغير التابع: تمثل بالأداء المالي، وتم قياسه من خلال:

- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حقوق المساهمين.

- معدل العائد على الأصول (ROA) = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول.

- نسبة الرفع المالي (EM) = إجمالي الأصول / حقوق الملكية.

7 - حدود البحث:

- **الحدود الزمنية:** تمت الدراسة التطبيقية خلال الفترة الزمنية الممتدة من بداية عام (2008) وحتى عام (2018).

- **الحدود المكانية:** تمثلت بكافة المصارف التجارية الخاصة في سورية.

8 - مجتمع البحث والعينة:

يتمثل مجتمع البحث في كافة المصارف الخاصة التي تعمل في الجمهورية العربية السورية، في حين تتمثل عينة البحث في المصارف التجارية الخاصة التي توفرت بياناتها المالية منذ عام 2008 وحتى 2018، وعددها أحد عشر مصرفاً تجارياً خاصاً في سورية وهي (العربي، بيمو السعودي الفرنسي، سورية والمهجر، الدولي للتجارة والتمويل، بيبيلوس، عودة، سورية والخليج، الأردن، فرنسبنك، الشرق، قطر الوطني)، وذلك بعد أن تم استبعاد المصارف الإسلامية الخاصة كونها لا تقوم بمنح الائتمان بنفس طريقة المصارف التجارية إضافة لاختلاف الأنظمة والتشريعات التي تنظم عمل المصارف الإسلامية.

9 – أدوات جمع البيانات:

تم الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية للحصول على البيانات اللازمة للدراسة، حيث تم جمع البيانات السنوية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل) بالاعتماد على التقارير الدورية والقوائم المالية للمصارف التجارية المدروسة على مدى سنوات الدراسة الممتدة من عام 2008 حتى عام 2018، وتم الحصول على التقارير والقوائم المالية بالاعتماد على الموقع الرسمي لكل مصرف من المصارف التجارية المدروسة.

10 – الدراسات السابقة:

1. دراسة (مخلوفي، 2017): وهي بعنوان: "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية-

دراسة حالة بنك الوطني الجزائري للفترة 2005-2015"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للمصرف الوطني الجزائري التجاري في الفترة الممتدة بين عامي 2005-2015. تم تطبيق نماذج الانحدار الخطي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية وصافي أعباء القروض إلى إجمالي القروض، وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض لإجمالي الودائع ونسبة صافي أعباء القروض إلى إجمالي القروض، كما توصلت لعدم وجود أي علاقة لنسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول ونسبة العائد على إجمالي الأصول مع باقي المتغيرات، وجود علاقة عكسية بين نسبة صافي أعباء القروض إلى إجمالي القروض وكل من عائد على حقوق الملكية وإجمالي قروض إلى الودائع، مما يدل على أن مخاطر الائتمان لا تؤثر على نسب الأداء المالي التي تعالج بإجمالي الأصول، وأن مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي كونها تأتي نتيجة عدة تراكمات لتعثرات مرتبطة بنشاط الإقراض.

2. دراسة (مسعودي، 2012): وهي بعنوان: "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية للفترة 2009-2012"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية من حيث العائد والمخاطرة، واقتصرت العينة المدروسة على مصرفين (المصرف الوطني الجزائري ومصرف القرض الشعبي الجزائري) في الفترة الممتدة بين عامي 2009 و2012. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين المخاطر المالية ومؤشرات الأداء المالي، وأكدت الدراسة على ضرورة وجود إدارة مخاطر قائمة بحد ذاتها داخل المصارف التجارية من أجل التحكم في المخاطر بأنواعها للوصول إلى أداء مالي جيد.

3. دراسة (الشمري، 2010): وهي بعنوان: "استراتيجية إدارة المخاطر وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية دراسة

تطبيقية على عينة من المصارف العراقية"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور إدارة المخاطر في أداء المصارف العراقية الخاصة، حيث اقتصرت العينة على ثلاث مصارف عراقية خاصة خلال الفترة المدروسة بين عامي 2000 و2007. حيث تم قياس الأداء المالي باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، بينما مثلت المخاطر المصرفية المتغيرات المستقلة وهي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال. وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية والأداء المالي سواء عند قياسه بمعدل العائد على حقوق الملكية أو بمعدل العائد على الأصول، وتفاوت تأثير أنواع المخاطر المصرفية في الأداء المالي، فكانت المخاطر الائتمانية ذات تأثير كبير في الأداء المالي. وأوصت الدراسة بضرورة تبني المصارف العراقية لاستراتيجية واضحة في إدارة المخاطر بشكل يعمل على رفع مستوى الأداء وتقوية المراكز المالية لها وتطوير نظم الرقابة الداخلية من حيث الأساليب والأدوات الرقابية الوقائية والعلاجية.

4. دراسة (Ebenezer&Omar, 2016): وهي بعنوان:

"The Empirical Effects of Credit Risk on Profitability of Commercial Banks: Evidence from Nigeria"

"التأثيرات التجريبية لمخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية: أدلة من نيجيريا"
تجلى الهدف الأساسي لهذه الدراسة في تحديد طبيعة العلاقة بين المخاطر الائتمانية والربحية، وطبقت الدراسة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2014، على عينة مكونة من ثمانية مصارف تجارية نيجيرية. تم تطبيق نموذج (PanelData) لقياس أثر المخاطر الائتمانية في الربحية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية ممثلة بنسبة القروض غير العاملة من جهة ومعدل العائد على حقوق الملكية من جهة أخرى، بالمقابل توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض، والديون إلى إجمالي حقوق الملكية من جهة ومعدل العائد على حقوق الملكية من جهة أخرى.

5. دراسة (Saeed& Zahid, 2016): وهي بعنوان:

"The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Banks"

"أثر مخاطر الائتمان في ربحية البنوك التجارية"
هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين المخاطر الائتمانية والربحية في عينة مكونة من خمسة مصارف تجارية عاملة في بريطانيا، وشملت الدراسة الفترة الممتدة بين عامي 2007 و2015. وتم اختبار العلاقة بين المخاطر الائتمانية والربحية من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث مثلت الربحية المتغير التابع وتم قياسها باستخدام نسبة كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، في حين مثلت المخاطر الائتمانية المتغير المستقل وتم قياسها باستخدام نسبة القروض الغير عاملة إلى إجمالي القروض. وتم تطبيق اختبارات تحليل التباين (ANOVA) ومعامل الارتباط بيرسون (Person). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين المخاطر الائتمانية والربحية سواء عند قياسها بمعدل العائد على الأصول أو بمعدل العائد على حقوق الملكية.

6. دراسة (Moya, etal., 2014): وهي بعنوان:

"Determinants of Bank Performance: Evidence for Latin America"

"محددات أداء البنك: أدلة لأمريكا اللاتينية"
هدفت هذه الدراسة إلى تحليل جملة من العوامل الخاصة والعوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر في الأداء المصرفي في أمريكا اللاتينية، وشملت العينة المدروسة 78 مصرفاً تجارياً موزعاً في دول الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، المكسيك، البارغواي، البيرو، فنزويلا. بين عامي 1995 و2010. تم استخدام نموذج (Panel Data) لقياس أثر كل من المتغيرات الخاصة بالمصرف (التنوع، الحجم، معدل كفاية رأس المال، الطلب على الودائع، المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، كفاءة التشغيل) والمتغيرات الاقتصادية الكلية (الأزمات المالية التي حصلت خلال فترة الدراسة، التضخم) باعتبارها متغيرات مستقلة على الأداء المصرفي باعتباره متغيراً تابعاً.
وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من متغيرات التنوع والطلب على الودائع وكفاءة التشغيل والحجم ومعدل كفاية رأس المال والتضخم ترتبط بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع الأداء المصرفي، في حين ترتبط مخاطر السيولة والائتمان والأزمات المالية بعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع الأداء المصرفي.

7. دراسة (Oluwafemi& Israel, 2013): وهي بعنوان:

"Risk Management and Financial Performance of Banks in Nigeria"**"إدارة المخاطر والأداء المالي للبنوك في نيجيريا"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين إدارة المخاطر والأداء المالي في المصارف النيجيرية، شملت العينة المدروسة عشرة مصارف تجارية في نيجيريا خلال الفترة الممتدة بين عامي 2006 و2009. استخدمت الدراسة تحليل بيانات (Panel) حيث تم قياس المتغير التابع باستخدام كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، في حين تم قياس المتغيرات المستقلة باستخدام النسب التالية: نسبة القروض المشكوك في تحصيلها، ونسبة القروض المتعثرة، ونسبة السيولة، ونسبة رأس المال. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الأداء المالي والمخاطر المالية، وكانت الأكثر تأثيراً نسبة القروض المشكوك في تحصيلها، مما يؤكد على ضرورة إدارة المخاطر بشكل جيد من أجل حماية مصالح المستثمرين.

التعليق على الدراسات السابقة: بعد القيام بعملية المسح للدراسات السابقة التي تناولت أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية، تبين أن هذا البحث يتميز عن الدراسات السابقة في كونه يسعى إلى دراسة أثر أهم المخاطر المالية وهي مخاطر الائتمان باعتبارها المتغير المستقل وأثرها على المتغير التابع المتمثل بالأداء المالي ومعرفة طبيعة هذا الأثر فيما إذا كان إيجابياً أو سلبياً، وبالتالي يمكن إسهام البحث بأنه يتناول بالدراسة القطاع المصرفي التجاري الخاص في سورية كبنية مختلفة عن بيانات التطبيق التي تناولتها الدراسات السابقة، إضافة إلى ذلك يتميز هذا البحث بطول السلسلة الزمنية حيث تمت الدراسة خلال الفترة 2008 – 2018 إذ تعد فترة حديثة نسبياً مقارنة بالدراسات السابقة. كما انفردت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بقياس المتغير التابع (الأداء المالي) من خلال الاعتماد على ثلاثة نسب وهي (معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، نسبة الرفع المالي) في حين ذهبت بعض الدراسات السابقة إلى قياس المتغير التابع بنسبة واحدة أو نسبتين فقط.

11 – الإطار النظري للبحث:**11 – 1 – مفهوم مخاطر الائتمان:**

تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية، وذلك بسبب أن منح القروض هو النشاط الرئيسي لمعظم هذه المصارف، حيث تتطلب عمليات الإقراض من المصارف التجارية الحكم على الملاءة المالية للمقترضين، وقد لا يتم الحكم على هذه الملاءة دائماً بصورة صحيحة، لأن ملاءة مقترض معين قد تتخفف مع الزمن لأسباب وعوامل معينة، وبالتالي فمن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف التجارية مخاطر الائتمان أو تقصير العميل عن أداء التزاماته وفق أحكام التعاقد (حشاد، 2005). وقد عرفت مخاطر الائتمان بأنها "المخاطر الناتجة عن احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد مما يلحق خسائر اقتصادية بالمصرف" (كنجو وأسمهان، 2014).

وتعرف مخاطر الائتمان أيضاً بأنها الخسائر المالية المحتملة الناجمة عن عدم رغبة أو قدرة المقترض على الوفاء بكامل التزاماته التعاقدية تجاه المصرف في الوقت المحدد، وهو ما يمكن أن يؤثر بصورة سلبية على سيولة المصرف، وينعكس على رأسماله وإيراداته (Greuning, 2003).

لا تقتصر التكلفة المحتملة لمخاطر الائتمان على الخسائر المحاسبية المباشرة المتمثلة في أصل الدين بالإضافة إلى الفوائد المستحقة لكنها تمتد لتشمل تكاليف الفرصة البديلة، وتكاليف المعاملات، والمصاريف المتعلقة بالائتمان المتعثر، وبالتالي فإن أدق مقياس للتكلفة المحتملة لمخاطر الائتمان هو الدخل النقدي المتوقع الذي لا يمكن تحصيله إذا انعدم الدين (الزبيدي، 2002). كما أن مخاطر الديون المعدومة والدفعات المتأخرة يمكن أن تخلق مخاطر لمصرف لا يملك سيولة كافية أو قدرة افتراضية لتمويل العبء الزائد للمدينين، وبالتالي فإن مخاطر الائتمان يمكن أن تؤدي إلى الإعسار وليس فقط فقدان

الدخل أو التقليل من الأرباح، لذلك تعد مخاطر الائتمان المصدر الأساسي للأزمات المالية التي تواجه المصارف على المستوى العالمي (Sinkery,2012).

حيث تشير الدراسات الخاصة بالأزمات المصرفية في الدول المختلفة سواء المتقدمة منها أو النامية إلى أن تعثر الائتمان يعتبر أحد أهم أسباب الأزمات المصرفية التي وقعت في معظم دول العالم، ومن الجدير بالذكر بأن هناك 131 دولة حول العالم عانت من أزمات مصرفية خلال الفترة الممتدة بين عامي 1975م و2000م، وكان القاسم المشترك بين الأسباب المؤدية لهذه الأزمات هو مخاطر الائتمان، وهذا ما يؤكد مدى الأهمية الكبرى لإدارة مخاطر الائتمان كمصدر رئيسي من مصادر إدارة الخطر في الأنظمة المصرفية (حشاد،2005).

11 - 2- إدارة مخاطر الائتمان:

يأتي دور إدارة مخاطر الائتمان في إبقاء التعرض لمخاطر الائتمان ضمن معايير ومستويات آمنة، لتعظيم معدلات العوائد مقابل المخاطر المقبولة، وفق القواعد التالية (عبد الله، 2006):

1. أن تعمل المصارف في ظل معايير ائتمان سليمة من خلال وضع قواعد وأسس واضحة للموافقة على ائتمان جديد فضلاً عن تعديل وتجديد وإعادة تمويل الائتمان القائم.
2. يجب أن تكون هناك قواعد مستقلة وواضحة لتمديد عقود الائتمان، وفيما يخص تمديد الائتمانات الممنوحة للشركات والأفراد ذوي العلاقة بالمصرف ينبغي أن تبنى على قواعد استثنائية وأن تراقب بدقة وعناية وأن تتخذ الإجراءات المناسبة والكفيلة لضبط أو تخفيض المخاطر.
3. حث وتشجيع المصارف على استخدام وتطوير نظام تصنيف المخاطر الداخلية لإدارة مخاطر الائتمان، بحيث يكون نظام التصنيف متناغماً مع طبيعة وحجم وتعقيدات نشاط المصرف وذلك بتفعيل أنظمة الرقابة على وضعية الائتمان وتحديد كفاية المخصصات.
4. يجب أن يكون لدى المصارف أنظمة معلومات وتقنيات تحليل لمساعدة الإدارة على قياس مخاطر الائتمان المتلازمة مع النشاطات المدرجة داخل الميزانية العمومية أو خارجها، فنظام المعلومات الخاص بالإدارة يجب أن يقدم معلومات كافية عن تركيب المحفظة الائتمانية.
5. يجب على المصارف أن تتأكد من أن عملية منح الائتمان مدارة ومراقبة بشكل ملائم وأن التعرض لمخاطر الائتمان هي ضمن مستويات منسجمة مع المقاييس التدبيرية الداخلية للمصارف، وعلى المصارف أن تقوم بإرساء وتدعيم نظام الرقابة الداخلية وغيرها من الممارسات للتأكد من أن التوقعات المتعلقة بالسياسات والإجراءات والمعايير يتم إعلامها دورياً للإدارات المعنية لمعالجتها.

11 - 3- أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مخاطر الائتمان:

يمكن قياس مخاطر الائتمان من خلال العديد من النسب، وفيما يلي عرض لأبرز هذه النسب وأكثرها استخداماً كما بينها كل من (Gestel,2019) و(أرشيد،2001):

1. نسبة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها:

تقيس هذه النسبة حجم مخاطر الائتمان المحتمل أن يواجهها المصرف الذي يتم تشكيله لمواجهة أعباء فشل القروض المحتمل عدم تسديدها، حيث تشير زيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى وجود احتمال تعثر جزء من القروض الممنوحة، وبالتالي يزداد حجم مخاطر الائتمان التي يمكن للمصرف أن يواجهها مع زيادة هذه النسبة، ويتم حساب هذه النسبة من خلال:

$$\text{نسبة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها} = \frac{\text{مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100$$

2. نسبة القروض غير العاملة:

تستخدم هذه النسبة كمقياس رئيسي يعبر عن مخاطر الائتمان، وتعتبر مؤشراً على مدى جودة محفظة القروض، حيث تعطي زيادة هذه النسبة إشارة إلى زيادة تعثر القروض وارتفاع احتمالية عدم القدرة على استردادها، فارتفاع هذه النسبة يعني دخول المصرف في منطقة فقدان السيطرة على إدارة مخاطر الائتمان، وبالتالي يمكن التعبير عن هذه النسبة من خلال:

$$\text{نسبة القروض غير العاملة} = \frac{\text{إجمالي القروض غير العاملة}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100$$

3. نسبة تغطية الربح لصافي الخسائر:

تقيس هذه النسبة قدرة المصرف من خلال أرباحه المتحققة على امتصاص خسائر القروض وبالتالي يعد مؤشراً على درجة المخاطرة الائتمانية، فكلما زاد عدد مرات صافي الأرباح إلى صافي خسائر القروض دل ذلك على انخفاض مخاطرة الائتمان التي يواجهها المصرف والعكس صحيح، ويتم حساب هذه النسبة من خلال:

$$\text{نسبة تغطية الربح لصافي الخسائر} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي خسائر القروض}} \times 100$$

قامت الباحثة بالاعتماد على نسبة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها ونسبة القروض غير العاملة كمقياس لمخاطر الائتمان، وذلك بسبب توفر البيانات المالية للعينة المدروسة.

11 - 4- دور إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي:

تتعرض المصارف التجارية إلى العديد من المخاطر نتيجة لطبيعة نشاطها الذي تمارسه والخدمات التي تقدمها للعملاء. لذلك كان لا بد من وجود إدارة للمخاطر في المصرف يستعين بها مجلس الإدارة بهدف ضمان استمرار عمل هذا المصرف من خلال تحديد المخاطر التي يتعرض لها وذلك لتجنبها أو التقليل من حدتها، وبالتالي تحسين أدائه المالي بتحقيق قيمة إضافية للمصرف (فرحان، 2011)، لذلك ينبغي أن تشمل إدارة المخاطر في جميع المصارف التجارية الأمور التالية (إدريس، 2009):

1. رقابة فعالة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا: حيث ينبغي على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمصرف وطبيعة المخاطر التي يتعرض لها، وعلى الإدارة العليا القيام بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات الاستراتيجية للمصرف التي أقرها المجلس وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر.

2. أنظمة المعلومات: تحتاج رقابة المخاطر إلى أنظمة معلومات قادرة على تزويد الإدارة بالتقارير المالية اللازمة لتقييم وتحسين الأداء من خلال عرض نظام تحليل المخاطر بالمصرف.

3. وجود الرقابة الداخلية: إن للرقابة الداخلية دور حاسم في ضمان سير أعمال المصرف بشكل جيد وذلك من خلال دورها الرئيسي في الإشراف والرقابة المالية عن طريق تقديم التقارير المالية، وحماية أصول المصرف بما يخدم مصالح المساهمين والعملاء، وهذا يوضح علاقة الرقابة الداخلية بتقييم الأداء المالي في المصرف، فوجود نظام رقابي داخلي فعال يضمن مخرجات سليمة ودقيقة للحسابات وللنظام المحاسبي، مما يضمن وجود مؤشرات مالية صحيحة ودقيقة.

12 – الدراسة التطبيقية:

12-1 – الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بعد جمع البيانات من القوائم والتقارير المالية للمصارف التجارية المدروسة خلال الفترة الممتدة من عام 2008 حتى عام 2018، تم تفرغ هذه البيانات بواسطة برنامج Excel على برنامج E-views 10 وقد تم التحليل بعد إصلاح البيانات وتفتيتها من القيم المفقودة باستخدام طريقة المتوسطات المتحركة للسلاسل الزمنية التي أمكن التطبيق عليها، حيث بلغ عدد المشاهدات/121/ مشاهدة لجميع متغيرات الدراسة. استخدم في وصف البيانات مجموعة من الأساليب الإحصائية كالمتوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري. وفيما يلي وصف لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (1): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة

	CR1	CR2	ROE	ROA	EM
Mean المتوسط الحسابي	16.96317	21.37401	0.068617	0.020402	8.833112
Median الوسيط	14.62330	18.43000	0.055000	0.005900	7.131700
Maximum أكبر قيمة	51.28850	71.57000	0.512500	0.286900	83.68000
Minimum أصغر قيمة	0.000034	0.000056	-2.066100	-0.125800	1.201200
Std. Dev الانحراف المعياري	15.21680	18.45579	0.295768	0.057003	0.890368
Skewness الالتواء	0.457960	0.663805	-3.980195	2.191000	5.301277
Kurtosis التفرطح	1.903374	2.516400	27.91407	10.20466	43.10799
Observations عدد المشاهدات	121	121	121	121	121

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- نسبة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها (CR1):

بلغ الانحراف المعياري عن المتوسط لنسبة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها قيمة 15%، كما تبين أن المصارف التجارية الخاصة في سورية لديها نسبة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها ما متوسطه 16.96%، وبلغت أعلى قيمة لهذه النسبة 51.28% كانت من نصيب مصرف سورية والمهجر وذلك في نهاية عام 2016 مما يشير إلى وجود احتمال تعثر جزء من القروض الممنوحة، ويشير الجدول أيضاً إلى أن قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) 1.903374 وهي أقل من 3 مما يدل على أن التكرارات موزعة على فئات مختلفة ولا يوجد تركيز بدرجة كبيرة في أحد الفئات على حساب الفئات الأخرى، كما ظهرت قيمة معامل الالتواء (Skewness) 0.457960 وهي تقترب من الصفر وبالتالي يظهر شكل منحني التوزيع غير متناظر وملتوي قليلاً نحو اليمين.

- نسبة القروض غير العاملة (CR2):

يشير المتوسط الحسابي لنسبة القروض غير العاملة إلى ارتفاع هذه النسبة، حيث بلغ المتوسط خلال سنوات الدراسة مقدار 21.37401، وبلغت أعلى قيمة تكبدتها المصارف التجارية الخاصة من القروض غير العاملة بالنسبة لإجمالي القروض ما نسبته 71.57% حيث كانت من نصيب المصرف العربي حيث ارتفع حجم القروض غير العاملة لدى المصرف في نهاية عام 2018 بصورة بالغة وهي نسبة مرتفعة وخطيرة جداً، ففي حال تجاوزت هذه النسبة الحد المعياري 25% فإن المصرف دخل في مرحلة فقدان السيطرة على إدارة مخاطر الائتمان. كما يتضح من الجدول السابق ارتفاع معدل التذبذب بين قدرة المصارف على إدارة مخاطر الائتمان من خلال قيمة الانحراف المعياري البالغة 18.45%، وتجدر الإشارة بأن منحني

التوزيع الخاص بنسبة القروض غير العاملة يأخذ شكلاً مفطحاً حيث بلغ معامل التفرطح (Kurtosis) 2.516400 مما يدل على أن المنحنى مدبب وملتوي قليلاً نحو اليمين لأن قيمة معامل الالتواء (Skewness) 0.663805.

- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

يتراوح معدل العائد على حقوق الملكية بين حدي 51.25% كحد أعلى و206.61%- كحد أدنى، كما تشير الأرقام الواردة فيما سبق إلى أن المصارف التجارية تكسب في المتوسط 6.86% من الاستثمار في حقوق المساهمين. كما يبين الجدول أن قيمة الانحراف المعياري عن المتوسط بلغت 29.57% مما يعني وجود تفاوت بين قيم معدل العائد على حقوق الملكية التي تكسبها المصارف التجارية الخاصة على مدى سنوات الدراسة، ويظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) بلغت 27.91407 وهي أكبر من 3 مما يعني أن شكل منحنى التوزيع مدبب ويحتوي على عدد من القيم الشاذة، كما وظهرت قيمة معامل الالتواء (Skewness) 3.980195- وهي أصغر من الصفر وبالتالي يظهر شكل منحنى التوزيع غير متناظر وملتوي نحو اليسار.

- معدل العائد على الأصول (ROA):

بلغ الانحراف المعياري عن المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول قيمة 5.7% وهي أقل قيمة للانحراف المعياري بالنسبة لبقية المتغيرات، مما يشير ذلك إلى وجود تقارب في قيم معدل العائد على الأصول التي تكسبها المصارف التجارية الخاصة على مدى سنوات الدراسة. كما يتبين من الجدول السابق أن متوسط ما تكسبه هذه المصارف يقدر بـ 2% من استثماراتهم في الأصول. كما بلغت أعلى قيمة لمعدل العائد الأصول 28.69% حيث كانت من نصيب مصرف قطر الوطني_سورية وذلك في نهاية عام 2015، بالمقابل بلغت أقل قيمة لمعدل العائد على الأصول 12.58%- التي كانت أيضاً من نصيب مصرف قطر الوطني_سورية. ويشير الجدول السابق إلى أن قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) بلغت 10.204 وهي أكبر من 3 مما يعني أن شكل منحنى التوزيع مدبب ويحتوي على عدد من القيم الشاذة، كما وظهرت قيمة معامل الالتواء (Skewness) 2.191 وهي أكبر من الصفر وبالتالي يظهر شكل منحنى التوزيع غير متناظر وملتوي نحو اليمين.

- نسبة الرفع المالي (EM):

يشير المتوسط الحسابي لنسبة الرفع المالي إلى ارتفاع هذه النسبة حيث بلغ المتوسط خلال سنوات الدراسة مقدار 883%، وبلغت أعلى قيمة 836% وأقل قيمة 120%. ويتبين أن هناك تذبذب حيث أن قيمة الانحراف المعياري تقدر بـ 89%، كما أن قيمة معامل الالتواء (Skewness) 5.301277 التي هي أكبر من الصفر وبالتالي يظهر شكل منحنى التوزيع غير متناظر وملتوي نحو اليمين من خلال قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) التي بلغت 43.10799 وهي أكبر من 3 مما يعني أن شكل منحنى التوزيع مدبب ويحتوي على عدد من القيم الشاذة.

12-2- تحليل الارتباط:

يفيد تحليل الارتباط في اكتشاف ما إذا كان هناك مشاكل التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، كما يتم من خلاله اكتشاف مقدار وطبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات التابعة دون أن يبين سببية العلاقة الترابطية بين تلك المتغيرات، ويعرض الجدول رقم (2) مصفوفة الارتباط لجميع المتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة:

الجدول رقم (2): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

	CR1	CR2	ROE	ROA	EM
CR1	1.000000	0.353725	0.884390	0.733449	-0.789715
CR2	0.353725	1.000000	0.769143	0.558915	-0.705328
ROE	0.884390	0.769143	1.000000	0.936951	0.266065
ROA	0.733449	0.558915	0.936951	1.000000	-0.083450
EM	-0.789715	-0.705328	0.266065	-0.083450	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

بالنظر إلى الجدول رقم (2) نجد ما يلي:

- ترتبط نسبة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها بعلاقة طردية ضعيفة مع نسبة القروض غير العاملة وذلك بمقدار 35% وهي غير دالة معنوياً، وترتبط بعلاقة طردية قوية مع كل من معدلي العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول على الترتيب (88,43% - 73,34%)، بينما ترتبط بعلاقة عكسية قوية مع نسبة الرفع المالي بنسبة 78,97% - ، وهذه الارتباطات معنوية.
- ترتبط نسبة القروض غير العاملة بعلاقة طردية قوية مع معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار 76%، وترتبط مع معدل العائد على الأصول بعلاقة طردية متوسطة وذلك بنسبة 55,89%، بينما ترتبط بعلاقة عكسية قوية مع نسبة الرفع المالي بنسبة 70,53% - ، وهذه الارتباطات معنوية.
- يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية بشكل طردي مع معدل العائد على الأصول ارتباطاً قوياً جداً تبلغ نسبته 93,69%، ويرتبط ارتباطاً ضعيفاً مع نسبة الرفع المالي بنسبة 26,6% ، وهذه الارتباطات معنوية.
- تنفي مصفوفة الارتباط وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، فقد بلغت أعلى نسبة ارتباط بين المتغيرات المستقلة ما نسبته 35% غير معنوية، وهي تمثل ارتباط نسبة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها مع نسبة القروض غير العاملة. وبالتالي، ظهرت كافة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة أقل من 90% وهو ما يحقق شرط غياب وجود مشكلة التعدد الخطي.

12-3- اختيار نموذج الدراسة الملائم:

تم تطبيق نماذج بانل (Panel) الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

وسيتم استعراض معادلة الدراسة الخاصة بكل نموذج من خلال مايلي:

➤ نموذج الانحدار التجميعي (PRM) Pooled Regression Model:

$$P_{i,t} = a_0 + a_1CR1_{i,t} + a_2CR2_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

➤ نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) Fixed Effect Model:

$$P_{i,t} = \beta_0 + \sum_{d=1}^N \beta_d D_d + a_1CR1_{i,t} + a_2CR2_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

➤ نموذج التأثيرات العشوائية (REF) Random Effect Model:

$$P_{i,t} = \mu + a_1CR1_{i,t} + a_2CR1_{i,t} + v_i + \varepsilon_{i,t}$$

12-3-1- المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي PRM والتأثيرات الثابتة FEM:

للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة يتم استخدام اختبار F المقيد بالصيغة التالية:

$$F = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM}) / (N - 1)}{(1 - R^2_{FEM}) / (NT - N - K)}$$

حيث أن:

R^2_{FEM} : تمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

R^2_{PRM} : تمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي.

N : تمثل عدد المصارف المدروسة، K : تمثل عدد المعلمات المقدرة باستثناء الحد الثابت، T : تمثل عدد الفترات الزمنية.

بعد حساب قيمة F المحسوبة تتم مقارنتها مع قيمة F الجدولية والتي تعطى بالعلاقة التالية:

$$F(a, N - 1, NT - N - K)$$

فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر أو مساوية لقيمة F الجدولية، عندها يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم

لبيانات الدراسة، عدا عن ذلك يكون نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب.

▪ نموذج معدل العائد على حقوق الملكية ROE:

$$F(0.05, 11 - 1, 121 - 11 - 2) = (0.05, 10, 108) = 1.9105$$

F المحسوبة:

$$F = \frac{(0.218406 - 0.029455) / (11 - 1)}{(1 - 0.218406) / (121 - 11 - 2)} = 2.6109$$

يتضح مما سبق أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب

في حالة المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية ROE.

▪ نموذج معدل العائد على الأصول ROA:

$$F(0.05, 11 - 1, 121 - 11 - 2) = (0.05, 10, 108) = 1.9105$$

F الجدولية:

$$F = \frac{(0.253841 - 0.083587) / (11 - 1)}{(1 - 0.253841) / (121 - 11 - 2)} = 2.4642$$

F المحسوبة:

يتضح مما سبق أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب

في حالة المتغير التابع معدل العائد على الأصول ROA.

▪ نموذج نسبة الرفع المالي EM:

$$F(0.05, 11 - 1, 121 - 11 - 2) = (0.05, 10, 108) = 1.9105$$

F الجدولية:

$$F = \frac{(0.326852 - 0.030451) / (11 - 1)}{(1 - 0.326852) / (121 - 11 - 2)} = 4.7554$$

F المحسوبة:

يتضح مما سبق أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب في حالة المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية ROE.

12-3-2- المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة FEM والتأثيرات العشوائية REM:

تتم عملية المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وذلك من خلال تطبيق اختبار Hausman وفرضياته:

الفرضية العدم H_0 : إن النموذج random effects هو المقبول.

الفرضية البديلة H_1 : إن النموذج Fixed Effects هو المقبول.

▪ نموذج معدل العائد على حقوق الملكية ROE:

الجدول رقم (7): اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية لنموذج ROE

Correlated Random Effects – Hausman Test			
Equation: ROEEQ0301			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	1.761930	2	0.4144

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نجد أن قيمة (Chi-Square Statistic) 1.761930 عند مستوى الدلالة 0.4144 أكبر من $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب، ونرفض الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

▪ نموذج معدل العائد على الأصول ROA:

الجدول رقم (8): اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية لنموذج ROA			
Correlated Random Effects – Hausman Test			
Equation: ROAEQ03			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.320788	2	0.8518

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نجد أن قيمة (Chi-Square Statistic) 0.320788 عند مستوى الدلالة 0.8518 أكبر من $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب، ونرفض الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

▪ نموذج نسبة الرفع المالي EM:

الجدول رقم (9): اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية لنموذج EM			
Correlated Random Effects – Hausman Test			
Equation: EMEQ0301			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.013033	2	0.9935

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نجد أن قيمة (Chi-Square Statistic) 0.013033 عند مستوى الدلالة 0.9935 أكبر من $\alpha = 0.05$ ، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب، ونرفض الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

إذاً، في ضوء نتائج الاختبارات السابقة تم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية الأكثر ملائمة لدراسة أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية سواء عند تطبيق معدل العائد على حقوق الملكية أو معدل العائد على الأصول أو نسبة الرفع المالي كمتغيرات تابعة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد في حالة معدل العائد على حقوق الملكية 617712.0 مما يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية قادر على تفسير ما نسبته 61.7% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (ROE)، بينما بلغت قيمة معامل التحديد في حالة معدل العائد على الأصول 0.192380 مما يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية قادر على تفسير ما نسبته 19.2% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (ROA)، ومن جهة أخرى بلغت قيمة معامل التحديد في حالة نسبة الرفع المالي 0.125452 مما يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية قادر على تفسير ما نسبته 12.5% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (EM).

بناءً على ما سبق، يمكن كتابة معادلات الانحدار الخاصة بالبحث كما يلي:

$$\hat{ROE}_{i,t} = 0.070681 + 0.024747CR1_{i,t} + 0.003864CR2_{i,t}$$

$$\hat{ROA}_{i,t} = 4.864795 + 0.015259CR1_{i,t} + 0.010746CR2_{i,t}$$

$$\hat{EM}_{i,t} = 8.210968 + 0.242850CR1_{i,t} + 0.142478CR2_{i,t}$$

12-4- اختبار الفرضيات:

12-4-1- نموذج معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغير تابع:

يوضح هذا النموذج اختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بمخاطر الائتمان في المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، للوصول إلى نتائج دقيقة فيما يتعلق بأثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

وفيما يلي جدول نتائج مخرجات هذا النموذج باستخدام البرنامج الإحصائي E-views 10

الجدول رقم (10): مخرجات نموذج التأثيرات العشوائية لمعدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع

Dependent Variable: ROE				
Method: Panel EGLS				
Sample: 2008 2018				
Periods included: 11				
Cross-sections included: 11				
Total panel (balanced) observations: 121				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.070681	0.051967	1.360130	0.0764
CR1	0.024747	0.003342	1.420550	0.0081
CR2	0.003864	0.002793	-1.383631	0.0021
Weighted Statistics				
R-squared	0.617712	Mean dependent var		0.041511
Adjusted R-squared	0.001063	S.D. dependent var		0.275494
S.E. of regression	0.275348	Sum squared resid		8.946352
F-statistic	1.063822	Durbin-Watson stat		1.837984
Prob(F-statistic)	0.008420			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نلاحظ من الجدول السابق رقم (10) أن النموذج الخاص بدراسة تأثير المتغيرات المستقلة المدروسة في المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية أنه ذو دلالة معنوية لأن الاحتمالية المرافقة لـ F-statistic تساوي 0.008420 وهي أصغر من 0.05 مما يدل إلى أن معادلة الدراسة معنوية، وهذا ينعكس على المتغيرات المستقلة. وبالعودة إلى قيمة Durbin-Watson الخاصة بالخطأ العشوائي لنموذج الدراسة المقدر والواردة في الجدول رقم (10) فإن القيمة تبلغ 1.837984، وعند مقارنة هذه القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية فإنه عند عدد مشاهدات $n=121$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=2$ وبمستوى معنوية 5% فإن القيمة الجدولية لهذه الاختبار تكون $dl=1.502$ و $du=1.582$ ، وبالتالي فإن القيمة المحسوبة لـ DW أكبر من القيمة الجدولية العليا وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

12-4-2- نموذج معدل العائد على الأصول (ROA) كمتغير تابع:

يوضح هذا النموذج اختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بمخاطر الائتمان في المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بمعدل العائد على الأصول، للوصول إلى نتائج دقيقة فيما يتعلق بأثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

وفيما يلي جدول نتائج مخرجات هذا النموذج باستخدام البرنامج الإحصائي E-views 10

الجدول رقم (11): مخرجات نموذج التأثيرات العشوائية لمعدل العائد على الأصول كمتغير تابع

Dependent Variable: ROA				
Method: Panel EGLS				
Sample: 2008 2018				
Periods included: 11				
Cross-sections included: 11				
Total panel (balanced) observations: 121				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.864795	0.010082	0.004816	0.0962
CR1	0.015259	0.000634	0.409510	0.0029
CR2	0.010746	0.000530	1.408190	0.0217
Weighted Statistics				
R-squared	0.192380	Mean dependent var	0.011800	
Adjusted R-squared	0.076997	S.D. dependent var	0.053638	
S.E. of regression	0.051532	Sum squared resid	0.313354	
F-statistic	6.005191	Durbin-Watson stat	1.75057	
Prob(F-statistic)	0.003283			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نلاحظ من الجدول السابق رقم (11) أن النموذج الخاص بدراسة تأثير المتغيرات المستقلة المدروسة في المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بمعدل العائد على الأصول أنه ذو دلالة معنوية لأن الاحتمالية المرافقة لـ F-statistic تساوي 0.003283 وهي أصغر من 0.05 مما يدل إلى أن معادلة الدراسة معنوية، وهذا ينعكس على المتغيرات المستقلة. وبالعودة إلى قيمة Durbin-Watson الخاصة بالخطأ العشوائي لنموذج الدراسة المقدر والواردة في الجدول رقم (11) فإن القيمة تبلغ 1.75057، وعند مقارنة هذه القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية فإنه عند عدد مشاهدات $n=121$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=2$ وبمستوى معنوية 5% فإن القيمة الجدولية لهذه الاختبار تكون $dl=1.502$ و $du=1.582$ ، وبالتالي فإن القيمة المحسوبة لـ DW أكبر من القيمة الجدولية العليا وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

12-4-3- نموذج نسبة الرفع المالي (EM) كمتغير تابع:

يوضح هذا النموذج اختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بمخاطر الائتمان في المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بنسبة الرفع المالي، للوصول إلى نتائج دقيقة فيما يتعلق بأثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

وفيما يلي جدول نتائج مخرجات هذا النموذج باستخدام البرنامج الإحصائي E-views 10

الجدول رقم (12): مخرجات نموذج التأثيرات العشوائية لنسبة الرفع المالي كمتغير تابع

Dependent Variable: EM				
Sample: 2008 2018				
Periods included: 11				
Cross-sections included: 11				
Total panel (balanced) observations: 121				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.210968	1.921483	4.273246	0.0961
CR1	0.242850	0.097580	-1.463925	0.0049
CR2	0.142478	0.081941	1.738784	0.0447
Weighted Statistics				
R-squared	0.125452	Mean dependent var	3.625058	
Adjusted R-squared	0.008934	S.D. dependent var	7.657988	
S.E. of regression	7.623704	Sum squared resid	6858.262	
F-statistic	1.540863	Durbin-Watson stat	1.684887	
Prob(F-statistic)	0.025452			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي E-views 10

نلاحظ من الجدول السابق رقم (12) أن النموذج الخاص بدراسة تأثير المتغيرات المستقلة المدروسة في المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بنسبة الرفع المالي أنه ذو دلالة معنوية لأن الاحتمالية المرافقة لـ F-statistic تساوي 0.025452 وهي أصغر من 0.05 مما يدل إلى أن معادلة الدراسة معنوية، وهذا ينعكس على المتغيرات المستقلة. وبالعودة إلى قيمة Durbin-Watson الخاصة بالخطأ العشوائي لنموذج الدراسة المقدر والواردة في الجدول رقم (12) فإن القيمة تبلغ 1.684887، وعند مقارنة هذه القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية فإنه عند عدد مشاهدات $n=121$ وعدد المتغيرات المستقلة $k=2$ وبمستوى معنوية 5% فإن القيمة الجدولية لهذه الاختبار تكون $dl=1.502$ و $du=1.582$ ، وبالتالي فإن القيمة المحسوبة لـ DW أكبر من القيمة الجدولية العليا وبالتالي فإن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

12-4-4- نتائج اختبار الفرضيات:

➤ نتائج اختبار الفرضية الأولى القائلة: لا يوجد أثر معنوي لمخاطر الائتمان في معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

يبين الجدول رقم (10) أن قيمة معامل نسبة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها قد بلغت 0.024747 وذلك عند مستوى 0.0081 وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، كما أن قيمة معامل نسبة القروض غير العاملة قد بلغت 0.003864 وذلك عند مستوى 0.0021 وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يعني أنه يوجد أثر إيجابي لمخاطر الائتمان في معدل العائد على حقوق الملكية، وهذا يعني رفض الفرضية الأولى.

➤ نتائج اختبار الفرضية الثانية القائلة: لا يوجد أثر معنوي لمخاطر الائتمان في معدل العائد على الأصول للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

يبين الجدول رقم (11) أن قيمة معامل نسبة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها قد بلغت 0.015259 وذلك عند مستوى 0.0029 وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، كما أن قيمة معامل نسبة القروض غير العاملة قد بلغت 0.010746 وذلك عند مستوى 0.0217 وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يعني أنه يوجد أثر إيجابي لمخاطر الائتمان في معدل العائد على الأصول، وهذا يعني رفض الفرضية الثانية.

➤ نتائج اختبار الفرضية الثالثة القائلة: لا يوجد أثر معنوي لمخاطر الائتمان في نسبة الرفع المالي للمصارف التجارية الخاصة في سورية.

يبين الجدول رقم (12) أن قيمة معامل نسبة مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها قد بلغت 0.242850 وذلك عند مستوى 0.0049 وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، كما أن قيمة معامل نسبة القروض غير العاملة قد بلغت 0.142478 وذلك عند مستوى 0.0447 وهي أصغر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يعني أنه يوجد أثر إيجابي لمخاطر الائتمان في نسبة الرفع المالي، وهذا يعني رفض الفرضية الثالثة.

13 – النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- يوجد تأثير لمخاطر الائتمان في الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، حيث بلغت نسبة مخصص القروض المشكوك في تحصيلها ما متوسطه 16.96% بينما بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية مقدار 6.86%، مما يعني أن المصارف المدروسة تمنح قروض بأسعار فائدة مرتفعة نوعاً ما بحيث يكون سعر الفائدة أكبر من حجم الخسارة المحققة نتيجة التخلف عن السداد وبالتالي يظهر معدل العائد على حقوق الملكية مرتفع في نفس الوقت مع ارتفاع حجم مخاطر الائتمان.

2- يوجد تأثير لمخاطر الائتمان في الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول، مما يعني أن إدارة المصارف المدروسة تعمل بكفاءة تمكنها من التحكم بمخاطر الائتمان ومراقبة تكاليفها بالإضافة إلى الاستثمار الجيد في الأصول لتغطية الخسائر المحققة نتيجة عدم سداد القروض من قبل العملاء.

3- يوجد تأثير لمخاطر الائتمان في الأداء المالي مقاساً بنسبة الرفع المالي، مما يدل على أن المصارف المدروسة لم يكن لديها الكثير من القروض غير العاملة حيث لم يتجاوز المتوسط الحد المعياري للنسبة وهو 25%، فقد يكون ذلك نتيجة الضمانات التي تأخذها المصارف لتعويضها عن مقدار الخسارة التي تلحق بها عند فشل العميل في سداد قيمة القرض من خلال إمكانية استيلاء المصرف على الأصول المقدمة كضمان وبيعها لتعويض مقدار الخسارة الحاصلة في حال التعثر عن سداد القرض.

4- إن إدارة مخاطر الائتمان توفر أساساً سليماً تمكن المصارف من تحديد الأوزان النسبية للمخاطر المتعلقة بطالبي الائتمان.

14 – التوصيات:

1- ضرورة وجود معايير محددة قابلة للتطوير يمكن من خلالها قياس مخاطر الائتمان بشكل موضوعي لتكوين صورة واضحة عن تلك المخاطر قبل اتخاذ قرار منح الائتمان، ومن هذه المعايير الدراسة الجيدة للعميل والنشاط الذي يمارسه والتأكد من إمكانية السداد من خلال التعرف على المركز الائتماني المصرفي للعميل بصفة أساسية لتحديد إمكانية المنح أصلاً.

- 2- العمل على زيادة كفاءة وفعالية التقارير التي تعتمد عليها إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة في سورية لاتخاذ القرار المناسب بشأن منح الائتمان، من خلال إعداد تقارير محاسبية ومالية دورية عن متابعة المحفظة الائتمانية للمعملاء كافة والاستعانة بمراقبي حسابات ذوي خبرة لتطوير هذه التقارير.
- 3- يجب على المصارف التجارية الخاصة في سورية التركيز على استراتيجية تحوطية وقائية في إدارة المخاطر الائتمانية من خلال الاعتماد على المقاييس الدولية والمؤشرات المطبقة في العديد من المصارف في العالم من أهمها نظام التصنيف CAMELS الذي يعد من مؤشرات الإنذار المبكر. والالتزام بالمعايير السليمة لمنح الائتمان وذلك عملاً بالقرار رقم 93 تاريخ 2004 الصادر عن مجلس النقد والتسليف في سورية والقاضي بتحديد معايير إدارة مخاطر الائتمان وواجبات الإدارة فيما يتعلق بإدارة مخاطر الائتمان، وتطبيق ما أمكن من معايير لجنة بازل /3/ الدولية.
- 4- العمل على تفعيل دور الرقابة الداخلية من قبل المصارف التجارية الخاصة في سورية بالشكل الذي يضمن معرفة احتمالات التعثر في السداد في الوقت المناسب الذي يمكن المصرف من تدارك وقوع الخطر الائتماني أو التخفيف من آثاره قدر المستطاع.

15 – آفاق الدراسة ومقترحاتها: في ضوء النتائج التي توصلت إليها الباحثة في هذه الدراسة، تقترح التالي:

- 1- التوسع في عينة الدراسة وذلك بإجراء مقارنة بين المصارف التجارية العامة والمصارف التجارية الخاصة في سورية.
- 2- إجراء أبحاث لقياس إدارة مخاطر الائتمان من خلال توزيع استبانة على المعنيين في المصارف المدروسة وربط نتائجها بالمتغيرات الكمية.

16 –المراجع:

1. إدريس، وائل؛ الغالي، طاهر، (2009)، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي (أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص59.
2. أرشيد، رضا & جودة، محفوظ، (2001)، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، ص 50.
3. الخطيب، منال، (2004)، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، سوريا. ص44.
4. الدغيم وآخرون (2006)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 3. ص191.
5. الزبيدي، حمزة محمود، (2002)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص70.
6. الشمري، راشد، (2010)، استراتيجية إدارة المخاطر وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، سورية.
7. حشاد، نبيل، (2005)، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية-موسوعة بازل II-الجزء الثاني، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ص 67.
8. عبد الله، خالد، وآخرون، (2006)، إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن. ص 77.
9. فرحان، طالب؛ المشهداني، إيمان، (2011)، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 50.

10. كنجو، كنجوعبود؛ خلف، أسمهان، (2014)، إدارة المؤسسات المالية، منشورات جامعة البعث، سورية، ص 144.
11. مخلوفي، عائشة، (2017)، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي و أثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة بنك الوطني الجزائري للفترة 2005-2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
12. مسعودي، سناء، (2012)، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية للفترة 2009-2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

1. Ebenezer. Olalcrc & Omar, Wan (2016), The Empirical Effects of Credit Risk on Profitability of Commercial Banks: Evidence from Nigeria, International Journal of Science and Research, Vol, 5(8), pp. 1645–1650.
2. Gestel, T. & Baesens, B., (2019), Credit Risk Management: Basic Concepts: financial risk components– rating analysis– models– economic and regulatory capital, Oxford, first Edition, p 155.
3. Greuning, Hermiem Baratanovic, Sonja, (2003), Analyzing and Managing Banking Risk a Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk, (Second Edition). USA: the World Bank, p24.
4. Moya, Jose; Mauricio, Bertin; Perales, Arturo (2014), Determinants of Bank Performance: Evidence for Latin America, Academia Revista Latinoamerica de Administracion. No.2, pp.164– 182.
5. Oluwafemi Stephen& Israel Niyi, (2013), Risk Management and Financial Performance of Banks in Nigeria, IOSR Journal of Business and Management, Volume 14, Issue 6 (Nov. – Dec. 2013).
6. Saeed, Muhammad; N, Zahid, (2016), The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Banks, Journal of Business and Finanacial Affairs, Volume 5, Issue 2, pp. 1–7.
7. Sinkery, Joseph, (2012), Commercial banking financial management, Pearson, 6 edition, London, p 17.